صادر عن محكمة صلح جزا. الكرك

اسند للمتهم سالم بن عبد الله الليثي جرم حيازة بهيم لم يعرف مالكه الحقيقي كما واسند للمتهم عبيد بـن بخيت الأغـواث جرم شراء دون أن يحصل على مضبطة موقعة من البائع تشعر بان البهيم ماله الحاص وفقاً لقانون منع سرقة الحيوان.

وبالمحاكمة الجارية ثبت من الشهادات المستمعة آرتكاب المتهم سالم بن عبدالله الجرم المسند اليه لهذا وعملاً بالمادة ٢٠٥ من قانون العقوبات اقرر الحكم بحبسه مدة شهر واحد وتضمينه مايتين فلس رسم محاكمة لثبوت حيازة البهيم حال كونه مال مسروق وتغريم المتهم عبيد دينار واحد وتضمينه ماية فلس رسم محاكمة عملاً بالمادة ١٥ من قانون منع سرقة الحيوان حكماً غيابياً بعـق المتهم سالم بنعبد الله الليثي وغيابياً بالصورة الوجاهية بحق عبيد قابلاً للاستثناف .

صدر نی ۹/۱/۹۲

بحق المدين يعقوب مهران يعقوب الارمني مجهول محل الاقامة

يجب عليكم خلال (٣٠) يوماً من تاريخ نشر هذا الاخبار في الجريدة حضوركم لدائرة اجراء الزرقاء من اجل تنفيذ قرار الحكم الحقوقي رقم ١٢٢ وتــاريخ ٢٦/٤/٢٦ القــاضي بالزامكم بدفع تسعة دنانير و ٧٥٨ فلـــاً والرسوم لصندوق الحزينة وبعكس ذلك ستجري بحقكم المعاملة القانونية.

1904/4/14

مذكرة دعوة

صادرة من محكمة حقوق مادبا

اسم المدعى عليه وشهرته ومحل اقامته عودة الله الخمايسة من بني عطيه المجهول عمل الاقامة. يقتضي حضورك لمحكمة حقوق مادبا يوم الخميس الواقع ٢٧ /٨/٢٧ الساعة ٨ صباحاً للنظر في الدعوى التي اقامها عليك مندوب النيابة العامة فاذا لم تحضر ولم ترسل وكيلاً عنك تجري محاكمتك غيابياً .

١ - ورد في الملحق رقم (١٠) للمدد (١١٤٧) من الجزيدة الرسمية في الفنفحة (٣٥٠) من السطر السادس جملة (الواقعة بين تاريخي ٢١/٦/٢١ و ٢٩/٦/١١) رخطاء والصواب (الواقعة بين تاريخي ١٩٥٢/٦/٢١ و ١٩٥٣/١٢). ٢ م. ورد في الملحق رقم (١٠) للمدد (١٤٧) من الجزيدة الرسمية في الصفحة (٣٥٨) من السطر التاسع اسم (سعيدالمعشر)؛

عمان : يوم الاحد ٢٢ ذيالقعدة سنة ١٣٧٢ الموافق ٢ آب سنة ١٩٥٣ 1104 Jul

717 Y14-414 VIA

VIA

قانون رقم (٦٨) لسنة ١٩٥٣ « قانون معدل لقانون تنظيم الجهاز الحكومي. لسنة ١٩٥٣ » ارادة ملكية سامية بفض دورة مجلس الامة الاستثنائية ودعوته للاجتماع في دورة استثنائية ثانية نظام صادر بمقتضى المادة (٢) من قانون ابادة الجراد لعام ١٩٢٩ ر قرار رقم (٦) صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

المطبعة الوطنية ، عمان

Media

```
نحن حسين الاول ملك المملكة الاردنية الهاشمية
                                                                         بمقتضى المادة ( ٣١ ) من الدستور
                                                                      وبناء على ما قرره مجلسا الاعيان والنواب
                                              نصادق على القانون الآتي ونأمر باصداره واضافته الى قوانين الدولة :
                                    قانون رقم ( ٦٨ ) لسنة ١٩٥٣
                                     قانون معدل لقانون تنظيم الجهاز الحكومي
المادة ١ ـ يسمى هذا القانون ( قانون معدل لقانون تنظيم الجهاز الحكوميلسنة ١٩٥٣ ) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة
                                                        المادة ٢ .. تعدل المادة الثالثة من القانون الأصلى كما يلي :
(٣ ـ يكون فصل الموظفين العامين غير الصالحين للعمل الذين تعلق بهم شوائب أو شبهـاب قوية تمس كرامة
                          الوظيفة أو النزاهة أو الشرف أو حسن السمعة على الوجه المبين في المواد التَّالية ) :
                                        المادة ٣ ـ يستعاض عن نص المادة ( ١٩ ) من القانون الاصلي بالمادة التالية :
( ١٩ ـ لا يحول هذا القانون دون ممارسة المراجع المختصة صلاحياتها فيمايتعلق بجميع الاجراءات وفقةانون
                                                      تشكيل المحاكم النظامية ونظام موظفي الحكومة ) .
                                               المادة ٤ ـ رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ أحكام هذا القانون.
                                                                            1904/4/4
                                                                                         وزير المعارف
                                   نائب رئيس الوزراء ووزير الدولة
                                                                                         احمد طوقان
                                                                       سليمان سكر
                                              سعيد المفتي
                                                                           وزير الخارجية والقائم باعمال قاضي القضاة
                                                          وزير الزراعة
                       وزير الاقتصاد والانشاء والتعمير
```

نحن حسين الاول ملك المملكة الاردنية الهاشمية

بمقتضى المادة (٨٢) من الدستور نصدر ارادتنا بما يلي:

حسين فخري الحالدي

وزير الداخلية

بهجت التلموني

- تفض الدورة الاستثنائية لمجلس الامة المنعقدة . شهر تعود سنة ١٩٥٣ . ٢ كريد عن تجلين الآمة الى الاجتماع في دورة استثنائية تبدأ في اليوم الاول من شهر آب سنة ١٩٥٣ من اجل اقرار الأمور التألية:

وزير الصحة والشؤون الاجتماعية

مصطفى خليفه

حكمت المصري

الحسين بن طلال

رئيس الوزراء ووزير الدفاع

فوزي الملقي

وزير العدلية والمواصلات

شفيق الرشيدات

انور الخطيب

وزير النجارة

انسطاس حنانيا

أ ـ ما تبقى من الامور المذكورة في المرسومين المؤرخينفي ١٥ /٢/٣٠ و ٣٠/٣/٣٠ .

ب_ مشروع قانون التعويض عن العمال لسنة ١٩٥٣ .

جــ مشروع قانون المطبوعات لسنة ١٩٥٣ .

د ــ مشروع قانون القوة الاحتياطية لسنة ١٩٥٣ .

هـ مشروع قانون الجريدة الرسمية المعدل لسنة ١٩٥٣ .

و ـ مشروع قانون رسوم طوابع الواردات المعدل لسنة ١٩٥٣ .

ز ـ مشروع قانون العفو العام لسنة ١٩٥٣ .

حــ مشروع قانون تسوية الأراضي والمياه المعدل لسنة ١٩٥٣ .

ط ـ مشروعًا قانوني التقاعد الملكيُّ والعسكري (تطبيقهما على الضفة الغربية) .

ي ـ مشروع قانون الاسلحة الناريَّة والذخيرة المعدل لسنة ١٩٥٣ .

ك ـ مشروع قانون التحكيم المعدل لسنة ١٩٥٣ . ل ـ مشروع قانون التشجير الاجباري المعدل لسنة ١٩٥٣ .

م ـ مشروع قانون الاوزان والمقاييس والمسكاييل المعدل لسنة ١٩٥٣ .

ن ـ مشروع قانون المصالحة عن الاضرار التي يسببها الجيش لسنة ١٩٥٣ .

ســ مشروع قانون معدل لقانون رخص المهن لسنة ١٩٥٣ .

ع ــ مشروعً قانون ضريبة الزكاة لسنة ١٩٥٣ .

ف مشروع قانون ادارة القرى (تطبيقه على الصفة الشرقية) .

صــ مشروع قانون منع الجرائم المعدل .

ق ـ مشروع قانون استقلال القضاء .

ر ـ مشروعَ قانون المجالس المحلية (تطبيقه على الضفة الشرقية) .

ش_ مشروع قانون معدل لقانون تنظيم المدن لسنة ١٩٥١ .

1904/1/1

الحسين بن طلال

رئيس الوزراء وزير الداخلية فوزي الملقي بهجت التلووني

صادر بمقتضى المادة (٢) من قانون ابادة الجراد لعام ١٩٢٩

المَّادة ٢ _ يصرف لموظفي الحكومة ومأموري الجهات مياومات كاملة بحسب درجاتهم طيلة وجودهم في ميادين المكافحة سواء اكانت هذه الميادين في مناطقهم الاصلية ام خارجها على انه يحق لوزير الزراعة ان يقرر صرف علاوة مضاعفة للموظفين الذين يري أنهم يستحقونها .

يعمل بهذا التعديل من تاريخ ٢/٢/١٩٥٣. 1904/4/4

وزير الزراعة حكمت المري